

خلال اختتام فعاليات الاجتماع السابع لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

طريف: القيمة السوقية للأسهم العربية أقل من مستواها قبل اندلاع الأزمة المالية



جانب من الاجتماع (تصوير محمد صابر)



الأمين العام جليل طريف



رئيس الاتحاد ناصر الشيبني

خالد شوقي

قال أمين عام اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية جليل طريف إن على الرغم من التحسن الذي شهدته أسعار الأسهم العالمية خلال العام الماضي والتي تجاوزت 13 في المئة وارتفعت القيمة السوقية لتلك الأسهم بما يزيد عن 15 في المئة حيث وصلت إلى نحو 55 ترليون دولار، إلا أن عام 2012 كان عاما صعبا ووصف بأنه عام التحدي فقد شهدت قيم التعاملات لجميع الأدوات المالية تراجعا ملحوظا يتجاوز 20 في المئة للشركات التي تأثرت باستمرار انخفاض أسعار الفوائد العالمية وتراجع السيولة وعلى المستوى العربي، وبالرغم من التحسن الذي شهدته القيمة السوقية للأسهم التي وصلت حاليا نحو 958 بليون دولار وارتفعت أحجام التداول إلى 586 بليون دولار عام 2012، إلا أن القيمة السوقية للأسهم العربية لا زالت أقل من المستوى الذي كانت قد

وصلته قبل اندلاع الأزمة المالية .. جاء ذلك خلال اختتام فعاليات الاجتماع السابع لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية أمس وأضاف طريف أنه قد بدأت الامانة العامة للاتحاد بتعزيز وسائل الاتصال مع الجهات العربية الاقليمية والدولية من ناحية اخرى وذلك لتعزيز مكانة الاتحاد وتمكينه من القيام بدوره على اكمل وجه فقد بدأت الامانة العامة بمراجعة شبكة المراسلين وتحديثها بحيث تسهل عملية التواصل ما بين الامانة العامة وعضوات الاتحاد والهيئات الاخرى كما قامت باستكمال الجهود التي بذلت سابقا لتحديث الموقع الالكتروني للاتحاد بحيث تتمكن الامانة العامة من التواصل بشكل مباشر وسهل مع الاعضاء وذلك من خلال انشاء اقسنة مخصصة لعضوات الاتحاد يتم من خلالها تسريع عملية التواصل وتبادل المعلومات والوثائق بشكل سهل وامن كما سيتضمن الموقع نافذة

جديدة تهدف الى تنبيه المستثمرين عليه investor alert وستعمل الامانة العامة بالتنسيق مع اعضاء الاتحاد على تحديد طبيعة والية عمل هذه النافذة وبما يخدم اسواق راس المال العربية. بدوره أوضح رئيس هيئة اسواق المال في الكويت صلاح الفلاح ان هذا الاجتماع يعقد في ظل استمرار التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية والتي اثرت على اقتصادات العالم ومؤسسات المالية وفي ظل عدد من التطورات التي شهدتها المنطقة العربية لاسيما الحراك الشعبي في عدد من الدول الشقيقة إضافة إلى التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها دول المنطقة. وقد مثل هذا الاجتماع فرصة للتواصل وتبادل وجهات النظر بين جميع المشاركين واتخاذ المواقف التي ترقى الى مستوى التحديات التي تواجهها المنطقة لاسيما ما يتضمنه جدول الاعمال من موضوعات مهمة ذات ارتباط وثيق بالتطورات المتجددة على الصعيد العربي

تعزيز دعوات الاستقرار النقدي والمالي كعنصر ضروري للإصلاح الاقتصادي الشامل. وأشار الفلاح قائلا وفي ظل هذه الاجواء فإن هيئتنا المالية مدعوة للعمل على وضع الآليات المناسبة لتطوير قواعد الشفافية والافصاح والاطر المؤسسية وبصورة خاصة تلك المتعلقة بحكمة الشركات إضافة الى تعزيز الاطر الرقابية للاسواق المالية العربية باعتبار ان أداء تلك الاسواق يتأثر بالعوامل التشريعية والمؤسسية كوجود قوانين مختلفة واليات متابعة تنفيذ هذه القوانين لزاما مؤسسات الوساطة المالية بالافصاح عن المعلومات المنشورة لديها وتحري النشروها وزيادة درجة الوعي والنصح لصغار المستثمرين. وأضاف الفلاح ان الدراسات العممية تظهر ان هناك معوقات عدة تسهم في التقليل من شفافية اسواق المال العربية وامها غياب التشريعات المتعلقة بفصل الدور

التشريعي الذي تقوم به هيئة السوق المعنية من قبل الحكومة عن الدور التنفيذي الذي تقوم به ادارة الاسواق وغياب الاستقلال المالي والاداري للاسواق المالية العربية مشيرا الى انه ومن اهم المعوقات ايضا غياب وضع الاطر التشريعي الملزم للشركات المدرجة في الاسواق العربية بالتنسيق مع معايير المحاسبة ومتطلبات الشفافية والوضوح في شأن معلوماتها في التقارير المالية إضافة الى عدم وجود تشريعات في بعض الدول العربية في شأن الشروط الواجب توافرها في مدققي الحسابات وعدم توافر الحماية اللازمة لهم لايذاء ارائهم عن اوضاع الشركات بكل حيادية واستقلالية. قال من جهته قال ناصر الشيبني الرئيس الوفد القطري ناصر الشيبني لقد تولت هيئة قطر للاسواق المالية مسؤولية رئاسة الاتحاد في فبراير من عام 2012 في ظل ظروف صعبة وتحديات اقليمية ودولية اتت على حلة من عدم الاستقرار الاقتصادي في بعض الدول العربية وكذلك

تستمر الجهود وتتضافر في اتجاه اعادة هيكلة الاتحاد وصياغة رؤيته ورسالته وتحديد اهدافه الرئيسية ووضع تصور عن تشكيل اللجان الدائمة به وعدها واختصاص كل منها بما في ذلك انشاء لجنة دائمة متخصصة لادارة الازمات والكشف المبكر عنها. وقال الشيبني نتمنى ان ترقى في المستقبل القريب جهودا مكثفة على المسارات الاتية: انشاء قنوات اتصال وتعاون وعمل مشترك فيما بين الاتحاد واتحاد البورصة العربية. تزايد وتيرة التعاون فيما بين الاتحاد والهيئات والمؤسسات الدولية ذات الصلة بالاسواق المالية قيام الاتحاد بصياغة استراتيجية العمل الجماعي المشترك لادارة المخاطر الناتجة عن الاحداث والازمات الاقتصادية والمالية في مجال سوق المال وتفعيل البات وسبل زيادة موارد الاتحاد المالية في ضوء مقترحات

الهيكل التنظيمي الحكومي متضخم ومترهل ويحتاج عملية تكميم



عبدالله فهد العبد الجادر

الفرق انشاء او استحداث هيئة او مؤسسة حكومية جديدة الاستعانة بمستشارين متخصصين في مجال التنظيم والادارة ليقوموا بالدراسة اللازمة ووضع الاسس العلمية والعملية وتقديم تقييمهم لجودى من عدم جودى استحداث هيئة او مؤسسة حكومية جديدة قبل الموافقة عليها ولدينا من الكفاءات الكويتية في هذا المجال المستعدين للقيام بهذه الدراسات والتقييم حتى يتم الاستناد على قاعدة معلوماتية علمية وعملية ومن خبرات ومستشارين وطنيين لتقديم لهم النصح والمشورة فهل من مستجيب، هذا اذا اردتم الاصلاح البلد وازالة العوائق امام مشاريع التنمية.

قرار مجلس الوزراء رقم (666) لسنة 2001 في شأن ضبط نمو الهياكل التنظيمية وذكر في مادته رقم (2) ان تراعي عند استحداث او تعديل الهيكل التنظيمي ان يكون انعكاسا للاحتياجات الفعلية ومتناسبا مع عبء العمل وحجمه وان يتوافق للتنظيم قدر كاف من الاستقرار. والجهاز الحكومي دولة الكويت يتكون من ما يقارب 56 وزارة وادارة ومؤسسة وهيئة حكومية مستقلة وملحقة وفيها يعمل اكثر من 300 الف كويتي و125 الف غير كويتي وبذلك يكون عدد الاجهزة الحكومية اكثر من حجم واعباء العمل وكما ان عدد المعاملات مقابل عبء العمل واستخدام التكنولوجيا في العمل يعتبر اكثر من اللازم وهذا مايسمى بـ«تضخم الهيكل التنظيمي والادارة» التضخم والترهل والبطالة المقلعة ويحتاج الى اعادة هيكلة الجهاز الحكومي وهو مايسمى بـ«تكميم عملية تكميم وكما يعتبر عائقا لتنفيذ مشاريع التنمية حيث الازدواجية والتشابك في الاختصاصات وطول اجراءات العمل ولكن بدلا من ذلك اقترحت الحكومة معها مجلس الامه بانشاء هيئات حكومية جديدة ولها اولوية وهي الهيئة العامة للرقابة الغذائية والهيئة العامة للغذاء والدواء والهيئة العامة للتصليب والنقل وهيئة الاتصالات وقد جاءت من رحم

الفيلكاوي: توقعات باستمرار الحركة التصاعدية بالبورصة الى منتصف فبراير



ابراهيم الفيلكاوي

قال ابراهيم الفيلكاوي المستشار الاقتصادي والمحلل الفني بمركز الدراسات المتقدمة والتدريب في حديث مع مباشر اننا نتوقع ان تشهد استمرار في الحركة التصاعدية للسوق الكويتي مستهدفا ارقام اعلى وذلك قبل منتصف شهر فبراير الجاري وقبل موعد المحكمة الدستورية بشأن مجلس الامة الكويتي، وبعدها فاما جنبي ارباب قاسي واما الاستمرار على نفس النهج والحركة التصاعدية مع حركة وموجه عامه للأسهم التي يقل قيمتها عن 50 و100 فلس وذلك على ضوء استمرار الحركة التفاضلية التي لازالت تجتاح الاسواق العالمية خصوصا وبعد وصول كل من مؤشر الداو جونز 14 ألف نقطة ومؤشر ستاندراند بورز 15 ألف نقطة معوضين بذلك خسائر الأزمة التصاعدية منذ العام 2008.

اما عن اعلى مستوى متوقع له هذا الاسبوع قال الفيلكاوي انه مستوى الـ 6280 واختر ارقها يستهدف المستوى التالي 6330. وادنى مستوى متوقع له هي النقطة 6200 وبسرها يستهدف المستوى التالي 6150 نقطة. لذا ينصح المتداولين بالتحرك مع الأسهم الصغيرة والنشطة ولذا لتحليل الفني وبما يخص الدعم والمقاومة لكل سهم مع ضرورة الالتزام بعملات وقف الخسارة المضاربية والتي لا تزيد عن 6% في المئة للمضارب القصير و10% في المئة للمضارب المتوسط.

«الفني لدراسة المشروعات» يدعو القطاع الخاص للمزايدة على عقار سوق المناخ

دعا الجهاز الفني لدراسة المشروعات والتنمية والمبادرات القطاع الخاص الى تقديم العطاءات للمزايدة بشأن ادارة وتطوير وتشغيل وصيانة عقار سوق المناخ. وقال الجهاز في بيان صحافي ان طرح المشروع يأتي عملا باحكام القانون رقم 7 لسنة 2008 الخاص بتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والانظمة المشابهة. وأضاف ان طرح المزايدة لعقار سوق المناخ يعد المشروع الخامس الذي تم طرحه بزيادة عامة على القطاع الخاص ليتولى ادارته. وأوضح الجهاز ان سوق المناخ يتميز بموقعه في القطعة التجارية رقم (5) في منطقة قلبه بمدينة الكويت وهو الموصوف بالمخطط المساحي رقم (م/31825) البالغة مساحته 5704 متر مربع.

وذكر ان العديد من الجهات المتخصصة قامت بالحصول على وثائق المزايدة من مقر الجهاز الاداري في مبنى شركة المشروعات والسياحة بمنطقة الشويخ الادارية مشيرا الى ان آخر موعد لتقديم العطاءات هو يوم الأحد الموافق 21 ابريل المقبل. وقال الجهاز انه سوف يتم عقد اجتماع تمهيدي لجميع المزايدون الذين قاموا بشراء وثائق المزايدة في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 10 فبراير الحالي.

ينظمه اتحاد العقارين خلال الفترة من 17 إلى 18 فبراير

الشمالي يرفع مؤتمراً دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية بدورته الـ 11



توفيق الجراح



مصطفى الشمالي

عن عدم اخذ زمام المبادرة وعدم وجود ارضية مشتركة تجمع الجميع لتحقيق الطموحات وتحقق الريادة للكويت. وعلى صعيد المؤتمر قال الجراح ان المؤتمر نجح على مدار 10 سنوات في مناقشة واستعراض العديد من القضايا الاقتصادية الهامة على مدار دوراته الماضية، مبينا ان المؤتمر قد استقطب على مدار 10 سنوات اكثر من 150 شركة محلية وخليجية شاركت في رعاية المؤتمر بالإضافة إلى وزراء حاليين وسابقين وخبراء محليين وعلميين ناقشوا مشاكل التنمية والقوانين المعيقة لها على مدار دوراته السابقة.

أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي، عن رعايته الرسمية لمؤتمر دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية والبنية الأساسية السنوية والشراكة بين القطاعين العام والخاص في دورته الـ 11 الذي ينظمه اتحاد العقارين وينطلق في 17 و18 فبراير 2013 في فندق جي دبليو ماريوت. وبهذه المناسبة أعرب رئيس اتحاد العقارين ورئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر توفيق الجراح عن شكره وتقديره لنائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي على موافقته على رعاية المؤتمر، الأمر الذي يجبر حرص الوزير على دعم كافة الأنشطة الاقتصادية فضلا عن فئاعته بالدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص الذي يمثل المحرك الأساسي لعمليات التنمية الاقتصادية في الكويت.

وقال الجراح ان حرص الوزير الشمالي على رعاية المؤتمر في دورته الجديدة إنما يؤكد حرص الحكومة على اهمية هذه المشاريع في دعم الحركة التنموية في البلاد. وأوضح ان المتابع للتطورات الأخيرة لا بد ان يلاحظ ان الكويت تشهد حاليا اقبالا كبيرا من قبل شركات القطاع الخاص التي دخلت بقوة على خط تنفيذ العديد من هذه المشاريع، فضلا

المنصور: جلسة امس أظهرت عمليات المضاربية المتكررة والتحول من قطاع لآخر



أمير المنصور

قال «أمير المنصور»، الخبير الاقتصادي والمحلل المعتمد بأسواق الخليج، في حديث له مع مباشر مُعلقاً على جلسة البورصة الكويتية أمس، اتجاه إيجابي شكلته جلسة أمس في السوق الكويتي منذ البداية لتتوأم مع التوقعات الخاصة بهذا الاسبوع، وكان إغلاق أمس خير دليل وشاهد على ذلك على الرغم من التذبذب الذي نال من نصيب الجلسة، ولكنها تعتبر دفعة قوية وإيجابية من خلال تصاعد المؤشر السعري الذي أغلق عند مستوى 6274.91 نقطة رابحا قرابة العشر نقاط. وأضاف: «مع مرور وقت الجلسة قلص المؤشر الوزني من خسائره التي تضخمت في بدايتها وانحصرت في إغلاق يومي شهد مستوى 429.98 متراجعا بحوالي 2.21 نقطة، وجاء مؤشر كويت 15 معلنا جراته المتراجعة والهبوطية من خلال اختتام الجلسة عند مستوى 1036.33 نقطة بخسارة عدد من النقاط تجاوزت العشر نقاط. وتمت هذه التوليفة الغذائية بين المؤشرات الثلاثة الرئيسية من خلال 6535 صفقة بقيمة تداول اقترنت من 28 مليون دينار بعد أسهم وصلت لحوالي 393.9 مليون سهم».

«الدراسات المصرفية»: بدء المرحلة الثانية من مشروع التوعية المالية

اعلن مدير معهد الدراسات المصرفية الدكتور يعقوب الرفاعي بدء حلقات المرحلة الثانية من مشروع التوعية المالية والمصرفية ابتداء من الغد حتى 27 مايو المقبل. وقال الرفاعي في تصريح صحافي اليوم ان من البنوك المساهمة في تمويل هذا المشروع بنك الكويت المركزي وبنك الكويت الوطني وبنك التمويل الكويتي وبنك الخليج وبنك التجاري الكويتي وبنك برقان وبنك والبنك الأهلي الكويتي وبنك الأهلي المتحد وبنك بوبيان وبنك الكويت الدولي وبنك وربة إضافة الى بنك البحرين والكويت. وأكد أهمية هذا المشروع المجتمعي الذي يهدف الى نشر الثقافة المالية والمصرفية لدى الجمهور الكويتي

ورفع مستوى النضج في التعاملات المالية اليومية لديهم موضحا ان المعهد نفذ المرحلة الاولى من المشروع في 27 فبراير الماضي (اضاءات مالية ومصرفية) خلال البرنامج التلفزيوني (رضاءات مالية ومصرفية) الذي عرض في 16 حلقة خلال الفترة من أكتوبر 2010 حتى يناير 2011. وأضاف الرفاعي ان المرحلة الاولى غطت مجموعة من المواضيع المالية والبنكية التي تؤثر على المواطنين في الكويت حيث تناولت الحلقات موضوعات مهمة منها القروض وبطاقات الائتمان وسوق الاسهم والودائع والازمة المالية وادارة الاموال وغسيل الاموال والمعاملات على الانترنت وشبكة المعلومات الانتمائية.